

الجريمة تكرس خلاف لقاء البريستول

(تنمة المشور ص ١)

أصبل لأمن الدولة وتنحية قائد لواء الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان، ما هي إلا أوجه مختلفة لؤامرة منع أكتمال تفكيك هذا النظام الأمني المخابراتي المعن في إرهاب اللبنانيين».

لحدود ومجلس الوزراء

رسمياً، كان الرئيس نجيب ميقاتي وعدد من الوزراء قد انتقلوا مباشرة إلى مكان الحادث وأكدوا السعي إلى الكشف عن الحقيقة بأسرع وقت ممكن. ثم انتقل الرئيس لحدود إلى مقر نقابة الصحافة مستنكراً الحادث والحملات عليه ومطالباً لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري بأن تعمل على ملف جريمة اغتيال قصير أيضاً، وأنه سيطلب هذا الأمر من رئيس الفريق الذي يزوره اليوم. وعلم أنه يفترض أن تطب وزارة الخارجية ذلك رسمياً من الامم المتحدة والحصول على موافقتها.

أما مجلس الوزراء فقرر بعد جلسة استثنائية إحالة الجريمة إلى المجلس العدلي، وأقر اتخاذ إجراءات حماية احترازية في محيط المؤسسات الإعلامية. وكلف وزير العدل الاستعانة بأي جهة محلية وخارجية تملك الخبرات والإمكانات بما يساعد في كشف خيوط الجريمة والجنحة. وأكد الرئيسان لحدود وميقاتي أن لا شيء سيعيق إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها. وتقرر أن تتخذ وزارتا الدفاع والداخلية تدابير أمنية لحماية المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها.

وعلم أن وزير الداخلية أبلغ المجلس أنه يصدد إجراء مناقشات بين ضباط قوى الأمن الداخلي والأمن العام، لا سيما ١٥ ضابطاً برتبة عقيد وعميد المفضولين منذ سنوات من الجيش إلى الأمن العام وإعادتهم إلى الجيش ووضعهم بتصرف قائد الجيش، فوافق المجلس على طلبه على أن تعرض أسماء الضباط التي تحتاج إلى مراسيم على المجلس، في حين يبقى نقل بقية الضباط من اختصاص الوزير.

الجريمة

وكانت عبوة ناسفة قدرت بنحو ٢٥٠ غراماً من المتفجرات قد فجرت قبيل الحادية عشرة من قبل ظهر أمس في سيارة الزميل قصير بعد صعوده إليها بثوان. وتبين للمحققين العسكريين أن الفاعلين الصقوا العبوة تحت مقعد قصير الذي كان بمفرده داخل سيارته ثم فجرها لإسكها، مما يعني أنه كان مراقباً منذ اللحظة الأولى لخروجه من منزله وحتى دخوله إليها. ورجح أن تكون العبوة قد أُلصقت بواسطة جهاز مغناطيسي وتحتوي على جهاز يسمح بالتقاط إشارات لاسلكية مما سهل تفجيرها عن بعد. وأكد الوزير قباني لـ«السفير» أن مجلس الوزراء ترك له إيجاد الطريقة الملائمة للاستعانة بأي جهة لازمة لكشف خفايا الجريمة، موضحاً أن هذه الاستعانة تقتصر على الفنيين والتقنيين العارفين بالمتفجرات والاستفادة من مختبرات بلادهم باعتبار أنها غير متوافرة في لبنان.

الانتخابات

إلى ذلك، كانت الأنشطة ذات الطابع الانتخابي قد توقفت عملياً بعد الإعلان عن اغتيال قصير. وسبق ذلك إعلان العماد ميشال عون لائحته في المتن الشمالي والتي ضمت خمسة مرشحين تاركاً ثلاثة مقاعد شاغرة.

وعلمت «السفير» أن لائحة تحالف حركة التجدد والإصلاحية الكتائبية والقوات اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار وغيرهم المرستعلن مكملة عند الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم من مبنى «ام تي في» في النقاش وتضم الأسماء الآتية: عن الموارنة: نسيب لحدود وبيار الجميل ووديع الحاج وادي أبي الملع، عن الأرثوذكس غيريال المر وميشال عقل، عن الارمن رافي مادايان، عن الكاثوليك فيليب العلوف.

كما تحرك الملف الانتخابي شمالاً من خلال حديث عن قرار الرئيس عمر كرامي للعودة عن قرار عزوفه عن الانتخابات، وهو ما سوف يفتح معركة الشمال على اتجاهات جديدة.

على رفض إضفاء أي طابع سياسي للجريمة ورفضهم تبني مطلب إقالة رئيس الجمهورية بحجة أنه شعار سياسي انتخابي محض، لا يل ان المعارضة حملتهم مسؤولية إعاقة إعادة تجمع قوى المعارضة من جديد.

وكانت البلاد عاشت ساعات قاسية بعدما أعلن عن اغتيال قصير. وانتقل الحشد السياسي والإعلامي إلى متابعة الجريمة وانعكاساتها، وعقدت سلسلة من الاجتماعات واللقاءات المستنكرة للجريمة والداعية إلى كشف هوية المسؤولين عنها، بينما انشغل مجلس الوزراء في متابعة ذبول الحادث. وبعد اجتماع وزاري برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي صباحاً، انعقد مجلس الوزراء مساء برئاسة الرئيس لحدود وقرر إحالة الجريمة على المجلس العدلي، طالباً الاستعانة بخبراء أجانب، وأبلغ وزير العدل خالد قباني «السفير» أنه سيسمي اليوم محققاً عدلياً في الجريمة، بينما يعد وزير الداخلية سلسلة من الإجراءات بينها مناقشات في بعض الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية.

وبعدما دعت المعارضة إلى إضراب عام اليوم حداداً على قصير، والاستعداد لتحرك شعبي باتجاه قصر بعيداً يوم الاثنين، فإنها دعت للمشاركة في تشييع شعبي لقصير غداً، طلعت عدم مشاركة الرسميين فيه، بعد قداس يقام ظهراً في كنيسة القديس جاورجيوس في ساحة النجمة. فيما وردت بيانات استنكار وتضامن من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والامم المتحدة وهيئات تعنى بحرية الإعلاميين. كذلك فإن الاقطاب السياسيين في بيروت انشغلوا في متابعة سياسية من نوع خاص. وتركزت بيانات وتصريحات كل من النائب المنتخب سعد الحريري وكتلته النيابية والنائب وليد جنبلاط وعدد كبير من أركان «قرنة شهبان» على الدعوة إلى وضع برنامج تحرك لأجل إجبار الرئيس لحدود على ترك قصر بعيداً، وعلى إجراء المزيد من التغييرات الأمنية والإدارية تحت عنوان الإطاحة بفلول النظام الأمني اللبناني - السوري المشترك. ولكن هذه القوى انتقلت سريعاً للحديث عن واقع قوى المعارضة، ووجدت في ابتعاد العماد عون عن التحالف معها باباً لانتقاده تحت عنوان أنه يتحالف مع «رموز النظام السابق»، وهو الأمر الذي أثير خلال الاجتماع المسائي في البريستول.

وبعد اجتماع البريستول أذاع الياس عطا الله أمين سر حركة اليسار الديموقراطي التي كان قصير أحد قياديينها المؤسسين، البيان الذي طالب لجنة التحقيق الدولية من الانسحاب السوري بالعودة للتحقيق في عبوة ضباط مخابرات سوريين إلى لبنان، وحمل النظام الأمني اللبناني - السوري المشترك مسؤولية الجريمة، وأن القرار اتخذته رئيس النظام الأمني اميل لحدود. أما القسم الثاني من البيان فركز على واقع قوى المعارضة مع هجوم بدأ مبطناً وسرعان ما تحول مباشراً ضد التيار الوطني الحر.

لكن جنبلاط كان أكثر القياديين وضوحاً منذ اللحظة الأولى في دعوته إلى استئناف المعركة ضد لحدود والعمل على إسقاطه، من دون أن يغفل عن انتقاد العماد عون بصورة مباشرة. وقال إن الذين يعتبرون ان جريمة اغتيال قصير «هي جريمة أمنية لا سياسية يخرجون أنفسهم من المعارضة، وكلما انتظرنا كلما سقط شهيد آخر من المعارضة ومن الأحرار الحقيقيين لا الذين أتوا بتسويات مع السلطة». وذهب النائب مروان حمادة في وقت لاحق، أبعد من ذلك عندما اتهم العماد عون بأنه شريك مع قتلة قصير. واتهم قياديون في هذه القوى العماد عون بأنه يحول دون إسقاط بقية النظام الأمني في لبنان، وأن سعيه إلى معارك انتخابية هدفه تفتيت قوى المعارضة.

من جانبها، قالت كتلة تيار المستقبل بعد اجتماع برئاسة الحريري ان اغتيال قصير يعتبر «دليلاً على أن بقايا النظام المخابراتي السوري اللبناني وعملاء ما زالوا يتمتعون بمساحة واسعة لمواصلة ممارساتهم الإرهابية في وجه أصحاب الكلمة الحرة والفكر المستقل المتمسكين بسيادة لبنان وكرامته الوطنية. كما تعتبر الكتلة أن العقبات المفتعلة من قبل رأس النظام لمنع إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتعيين مدير عام أصيل للأمن العام ومدير